

الأسرة : مدخل نظري

- أ. دلاسي أحمد

- أ. بن عمر سامية

قسم علم الاجتماع والديمقراطية

جامعة الأغواط

تمهيد :

إن دراسة الأسرة في علم الاجتماع من أكثر الموضوعات التي نالت اهتمام أغلب الباحثين فيه، وقد عبر علماء الاجتماع العائلي عن المكان الهام الذي تشغله الأسرة في المجتمع بطرق متعددة، فليس هناك مجتمع بلا أسرة ولا أسرة بلا مجتمع، فالأسرة هي الخلية الأولى التي تعمل على تماسك العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وانسجامها وذلك بما تتميز به من التعاون المتبادل بين أعضائها، فهي تمارس عدة وظائف مختلفة في إطارها الاجتماعي في ظل الثقافة المعقدة السائدة، وتتغير هذه الوظائف حسب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تطرأ على المجتمع، فالأسرة وحدة من التفاعلات الاجتماعية التي تتأثر بعوامل ثقافية تتصل بالمجتمع عادة وبالطبيعة أو الفئة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة.

أولاً- تعريف الأسرة :

وقد حاول علماء الاجتماع وضع تعريف للأسرة ولكن نظراً لأهمية الأسرة وشيوعها، تنوعت وتعددت التعاريف الخاصة بها وذلك حسب المنطلقات النظرية للعلماء والمناهج وطرق البحث التي يعتمد عليها في التحليل وعلاج المشكلات، ومن أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

1- عرف القاموس الاجتماعي الأسرة بأنها: تلك العلاقة التي تربط بين رجل وامرأة أو أكثر معا بروابط القرابة أو علاقات وثيقة أخرى بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم نحو الأطفال، سواء كان هؤلاء الأطفال أبناءهم الطبيعيين أم أبناءؤهم بالتبني (1).

2- تعريف كنكزلي ديفيز: يعرفها على أساس أنها تلك الجماعة التي تتكون من الأفراد، بحيث تربطهم روابط دموية واجتماعية متماسكة. يعتبر هذا التعريف تعريفا ناقصا خصوصا بالنسبة للأسرة الغربية التي تتميز في بعض الحالات بالروابط الدموية ، حيث أن انتماء بعض أفرادها يكون عن طريق التبني.

3- تعريف بوجاردوس (Bogadus): إن الأسرة بالضبة له هي جماعة اجتماعية تتكون من الأب والأم وواحد أو أكثر من الأطفال، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية، وتقوم بتربية الأطفال حتى تمكنهم من القيام بواجبهم وضبطهم ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية، ويكونون مع بعض وحدة اقتصادية ويقومون في مسكن واحد (2).

4- تعريف وستر مارك: يرى بأن الأسرة تجمع طبيعي بين أشخاص جمعتهم روابط فالفوا وحدة معنوية ومادية، وهي أصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الإنساني.

5- تعريف ماكيفر: يعرفها بأنها وحدة بنائية تتشكل من رجل وامرأة تصل بينهما علاقات معنوية متماسكة مع الأطفال والأقارب في حين وجودها يكون مستندا على الدوافع الغريزية، والمصالح المتبادلة والشعور المشترك الذي يتناسب مع تطلعات وآمال أفرادها (3).

6- تعريف بارسونز: يقول عنها بأنها نسق اجتماعي لأنها هي التي تربط البناء الاجتماعي بالشخصية فالقيم والأدوار عناصر اجتماعية تنظم العلاقات داخل البناء وتؤكد هذه العناصر علاقة التداخل والتفاعل بين الشخصية والبناء الاجتماعي⁽⁴⁾.

من خلال كل التعاريف السابقة يتضح بأن الأسرة من الناحية السوسولوجية تعني معيشة رجل وامرأة أو أكثر معا على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات كإعانة الأطفال وترتيبهم، أولئك الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقات، ويعيشون جميعا عيشة مشتركة في مسكن واحد وبينهم علاقات وتفاعلات واتصالات وحدود وأدوار يحكمهم نظام ولهم أهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها.

ومن هنا تصبح الأسرة منظمة اجتماعية تتكون من أفراد يرتبطون ببعضهم بروابط اجتماعية وأخلاقية ودموية وروحية وهذه الروابط تجعل الأسرة تتمتع بأنظمة وعلاقات وطقوس سلوكية متطورة يقرها المجتمع ويبرر وجودها.

فالأسرة إذن وسط طبيعي واجتماعي للفرد، وتقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجمعي، وقواعد تختارها المجتمعات، فنظام الأسرة في أمة ما يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات هذه الأمة وتاريخها وعرفها الخلفي وما تسير عليه من نظم في شؤون السياسة والاقتصاد والقضاء.

ومع تسليمنا بأن الأسرة موجودة في كل المجتمعات الإنسانية قديما وحديثا، لما تحلها من أهمية أساسية في أي مجتمع كان والتي من خلالها يمكن أن تبرز كل النظم الاجتماعية الأخرى، وهذه الأخيرة تختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية، وهذا ما سنتعرض له في العنصر الآتي.

ثانيا- تطور الأسرة (عرض تاريخي):

الأسرة بوضعها نظاما قديما قديم النوع الإنساني نفسه، إلا أن مسألة نشأة الأسرة الإنسانية وتطورها لازال يكتنفها كثيرا من الغموض، فليس هناك حتى الوقت الحاضر تاريخ سليم، وشامل لنظام الأسرة يغطي مراحل تطورها منذ العصور القديمة حتى الوقت الحاضر ولم يوجه المؤرخون عامة ولا علماء التاريخ الاجتماعي والاقتصادي عناية كافية إلى هذا الموضوع، وبالرغم من ذلك كشفت بعض الدراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى أن الأسرة تطورت من ناحية نطاقها ومن ناحية الرئاسة وكذلك تطور وظائفها، وكان ذلك كما يلي:

1. تطور نطاق الأسرة:

الشيء الوحيد اليقين أن بداية الإنسانية اقترنت بوجود أسرة تتمثل في آدم عليه السلام وحواء وذريتهم ولا يكاد العلماء لا يعلمون شيئا يقينا عن نطاق الأسرة وحقيقتها في المجتمعات الإنسانية الأولى، ولكن جرت عادة بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على أن يعتبروا بعض الشعوب البدائية، وخاصة السكان الأصليين أستراليا وأمريكا متمثلة إلى حد ما لما كانت عليه الإنسانية في فجر نشأتها، وهذا راجع إلى كون هذه الشعوب ظلت ردحا من الزمن بمعزل عن التيارات الحضارية الكبرى التي توالى ظهورها بين سكان القارات القديمة وبعدها عن التيارات الحضارية قد مكنها من الاحتفاظ بكثير من النظم التي سارت عليها المجتمعات الإنسانية في أقدم عهودها، وبملاحظة النظم الأسرية في تلك الشعوب يتبين أن نطاق الأسرة كان واسعا كل السعة، فلم يكن هناك فرق واضح بين مفهومي الأسرة (famille) والعشيرة (clan) بل كان كل أفراد العشيرة الواحدة يرتبط بعضهم ببعض برابطة قوية متساوية الدرجة، وليست قائمة على صلات الدم، وإنما كانت قائمة على أساس انتماء جميع

الأفراد إلى طوطم واحد، والطوطم عبارة عن نوع من الحيوان والنبات تتخذها العشيرة رمزا لها ولقبا لجميع أفرادها، وتعتقد أنها تؤلف معه وحدة اجتماعية⁽⁵⁾.

وقد عثر الباحثون على نظائر لهذا النظام الأسري الواسع النطاق في أمم كثيرة غير العشائر الطوطمية، فمن ذلك ما كان عليه نظام الأسرة عند اليونان والرومان قديما، حيث كانت الأسرة لديهم تضم جميع الأقارب من ناحية الذكور وكذلك الأرقاء والموالي، وكل من يتبناهم رئيس الأسرة أو يدعي قرابتهم فيصبحون بذلك أعضاء في أسرته لهم كل حقوق الآخرين، وعلى ذلك كانت العضوية في الأسرة تقوم على الإدعاء (adoption) وكان على رئيس الأسرة أن يعلن اعترافه بهم⁽⁶⁾.

أما عن الأسرة عند العرب في الجاهلية فكانت تنتظم جميع الأقارب من ناحية الذكور وكذلك الموالي والأدعياء وكانت القرابة عندهم تقوم على الإدعاء لا على صلات الدم، فكان الولد نفسه لا يلحق بأبيه إلا إذا رضى الأب أن يلحق به.

وقد كان نطاق الأسرة عند العبريين مشعا حيث كانت الأسرة العبرية تنظم جميع أعضاء العشيرة وكان أعضاء العشيرة هم الأقرباء من جهة العصابة، في معظم المجتمعات المعاصرة فوصلت الأسرة بمعناها الدقيق إلى ضيق حدودها، فأصبحت لا تشمل إلا الزوج والزوجة وأولادهما.

على الرغم من ضيق نطاق الأسرة إلا أن الكثير من المجتمعات البدائية الوثنية ما تزال تطبق نظاما طوطميا ونظم الأسرة الرومانية القديمة.

2. تطور الرئاسة في الأسرة:

تطورت الرئاسة في الأسرة بحكم كونها مجتمعا صغيرا معقد الشؤون يلزم وجود رئيس لتنظيم أمورها ويخضع له جميع أفراد الأسرة بالطاعة، واتفقت معظم النظم على إسناد هذه الوظيفة للزوج فتلزم الأولاد والزوجة بطاعته، وهكذا تسير

الشريعة الإسلامية. ولم يكن هذا النظام الرئيسي السائد عبر تاريخ تطور الحضارات فقد مرت الرئاسة بعدد من أشكال نجلها فيما يلي:

1- المرحلة الإباحية:

وتتميز هذه المرحلة بعدم وجود نظام للزواج، وشاعت تلك المرحلة مع ظهور الإنسان الأول الذي كان يحيا حياة إباحية حرة ويوجد اختلاف بين العلماء على وجود هذه المرحلة، ففي الوقت الذي يرى فيه "ماكليلاند" "mcleland" وجود هذه المرحلة، فإن "هنريمين" (henry maine) لا يعترف بمرحلة الإباحية، معنى هذا إن مرحلة الشيوعية الجنسية ترتبط افتراضا قبل المراحل الأخرى.

2- المرحلة الماتريكية أو الأمية:

تتميز بزعامة الأم للأسرة في المجتمعات التي يقوم فيها الزوج بالصيد فيغيب في رحلات بعيدة بينما تستقر الأم في مكان معين ترعى أولادها، وتكون كلمتها هي النافذة على الأولاد ويكون لخالهم حق الإشراف على تربيتهم (7).

3- مرحلة البطريكية أو الأبوية:

يرى بعض العلماء أنها ظهرت بعد المرحلة الأمية، وفي هذه المرحلة يتحكم رئيس الأسرة ويتولى جميع الشؤون الاقتصادية وتكون سلطته واسعة إذا كانت له عدة زوجات والإشراف على زوجات أولاده في حالة معيشتهم جميعا في بيت واحد.

4- المرحلة الاستقلالية أو الانفرادية:

وهي التي يستقل فيها كل من الزوجين بنفسه، فلا يكون للآخر أي سلطات عليه، وقد أنت هذه المرحلة نتيجة للتطور الاقتصادي في المجتمعات الأوروبية أو الأمريكية، حيث يصبح البيت مكانا لالتقاء الزوجين والأبناء للنوم، فبعد أن كان الطعام

يعد في البيت أصبح الزوجان يتناولانه في المطاعم، وأصبح كل منهما في وظيفته حيث يقضي معظم النهار ويكون أولادهما في المدارس أو الحضانة...الخ. وفي هذه المرحلة يتغير الموقف بالنسبة للمرأة بعملها الخارجي واستقلالية أفكارها ودخلها الاقتصادي وتضع سلطة الرجل وبانهيار النظام البطريكي وإن كانت هذه المرحلة غير ممثلة في المجتمعات عامة إلا في حدود ضيقة. ولا تعتبر هذه المراحل حتمية بالنسبة لجميع الشعوب، فهناك مجتمعات لا تعرف المرحلة الأمية، أو التي قبلها وقد توجد تلك المرحلة ممثلة في مجتمع واحد⁽⁸⁾.

3- تطور وظائف الأسرة:

تطورت وظائف الأسرة من الاتساع إلى الضيق مع نمو المجتمعات وظهور تنظيمات متخصصة تقوم بالأدوار التي كانت الأسرة تقوم بها فالأسرة في العصور القديمة كانت تقوم بأداء جميع الوظائف الاجتماعية تقريبا في الحدود التي يسمح بها نطاقها وبالقدر الذي تقتضيه حاجاتها الاقتصادية والدينية والخلقية والقضائية والتربوية...الخ، ويبدو هذا بشكل واضح في المجتمعات التي تمثل أقدم مراحل النظم وهي العشائر البدائية للسكان الأصليين في أستراليا وأمريكا، وهذه المجتمعات تعرف بمجتمعات الأسر العشائرية، وكل عشيرة تمثل بالمصطلحات الحديثة دولة مستقلة تقوم بكل وظائف الدولة من سلطة وقانون، وتربية، وتوجيه ديني...الخ. فالعشيرة هيئة اقتصادية تقوم بإنتاج ما تحتاج إليه وتشرف على شؤون التوزيع والاستهلاك والإنتاج والتبادلات الداخلية مع قدر من التبادلات الخارجية(في شكل هدايا ملزمة للعشائر الأخرى).

فالأسرة كانت تمثل جميع الهيئات الاقتصادية التي تتمثل في العصر الحاضر في المصارف والمصانع والشركات وما إلى ذلك تشرف على جميع شؤونها المادية

ولا تصدر في هذه الناحية إلا عما يرسمه عقلها الجمعي ويتفق مع رغباته. وكانت بجانب ذلك هيئة تشريعية فهي التي كانت تضع الشرائع وترسم الحدود وتمنع الحقوق، وتفرض الواجبات بالجملة كانت تقوم بالوظائف نفسها التي تقوم بها الهيئات السياسية في العصر الحاضر.

وهي هيئة سياسية تنفيذية تنظم العلاقات الداخلية وتنظم علاقة العشيرة بالعشائر المجاورة سلماً أو حرباً وتتعهد بتنفيذ ما تضعه من شرائع، وتؤدي الوظائف نفسها التي تؤديها الحكومات الآن.

وإلى جانب ذلك كانت العشيرة تقوم بالوظائف القضائية من حيث الفصل فيما ينشأ بين الأفراد من خصومات وإقرار الحقوق وردها إلى أهلها وحراسة القانون وعقاب من يتعدى على حرمة... ما إلى ذلك من المهام التي تقوم بها السلطات القضائية اليوم.

وكانت في نفس الوقت هيئة دينية خلقية ومؤسسة تربوية فهي التي تضع قواعد الدين، وتفصل أحكامه وتوضع مناهجه وتضع النظم الخلقية وتعمل على تربية الأطفال من النواحي الجسمية والخلقية والعقلية وتهيئ وسائل إعدادهم للحياة المستقبلية.

وبوجه عام نلاحظ كيف كانت تقوم بكل الوظائف الاجتماعية وتشرف على شؤونها في شتى النواحي، وقد استمرت الأسرة الإنسانية محتفظة بهذه الوظائف إلى عهد قريب، فالأسرة الرومانية في العصور القديمة ما كانت تختلف في هذه الناحية اختلافاً كبيراً عن الأسرة في الشعوب البدائية كانت تؤدي نفس هذه الوظائف المتشعبة، حيث كان عميدها (Pater familias) يفصل في الخلافات بين أفرادها وكانت له سلطة قضائية واسعة منحها له المجتمع وكان مطلق السلطة في هذا المجال حتى أن من حقه إعدام أي عضو من أعضاء أسرته، كذلك كانت للأسرة الرومانية سلطة دينية، فبجانب الديانة العامة التي تشترك فيها جميع الأسر الرومانية، احتفظت كل

أسرة بديانات وآلهة وشعائر خاصة بها وكان عميد الأسرة هو المشرف على أداء هذه الوظائف الدينية باعتباره الرئيس الديني للأسرة، كذلك فإن الأسرة الرومانية كانت تقوم بوظائف التربية والتعليم على أساس نظمها ومعتقداتها بدون تدخل من المجتمع⁽⁹⁾.

ونفس الشيء كان ينطبق على الأسرة المصرية في العصر الفرعوني التي ظلت محتفظة بهذه الاختصاصات الواسعة، حيث كانت وحدة اقتصادية وهيئة سياسية وإدارية وتشريعية وكما كانت هيئة دينية وتربوية⁽¹⁰⁾.

لكن بعد التطور وظهور القرى والمدن والدول أخذت تسلب من الأسرة هذه الوظائف، وأنشئت لكل وظيفة وهيئة مستقلة، حيث أصبحت الوظيفة الدينية من اختصاص رجال الدين، والوظيفة التربوية والتعليمية من اختصاص مراكز الرعاية والطفولة والمدارس... الخ، والوظيفة السياسية أنشئت لها الهيئات الحكومية الخاصة... الخ، وبالرغم من ذلك فهي لا تزال تحتفظ بعدد آخر من هذه الوظائف المختلفة، لأن هذه الهيئات مهما بلغت من العناية ودقة التنظيم لن تستطيع أن تؤدي ما تؤديه الأسرة الإنسانية خاصة في مجال التنشئة الاجتماعية، لأنها هي التي تتلقى المولود وتروضه على أن يكون مواطناً وتقوم بهذه العملية بصفة تلقائية مزودة بالروح العائلية.

وخلاصة القول يتضح بأن طبيعة بناء الأسرة ووظيفتها وقيمها لم تبقى ثابتة عبر العصور وإنما طرأت عليها تغييرات عدة في الجوانب البنائية والوظيفية غير أن هذه التغييرات لم تكن واحدة في المجتمعات كافة ولا في العصور المتعاقبة، وإنما كانت مختلفة ومتباينة وذلك وفق ثقافة المجتمعات، كما أن التطور الحضاري ساعد على الحد من سلطة عاهل الأسرة المطلقة وانتقل كثيراً من حقوقه إلى الهيئة الحاكمة في المدينة تمارسها عن طريق القوانين المدنية، كما انكسرت وظائفها المختلفة، بالإضافة إلى التغيير الذي طرأ على أنماط الأسرة فأخذ حجمها ينقص شيئاً فشيئاً،

فبعدما كانت الأسرة الممتدة هي الأكثر انتشارا في المجتمعات التقليدية أصبحت الأسرة الزوجية (النواة) اليوم هي النمط المميز للأسرة.

ثالثا- أشكال الأسرة:

للأسرة الإنسانية تاريخ عريق، فهي من أعرق الأنظمة الاجتماعية التي وجدت على وجه الأرض منذ الأجيال الأولى لحياة الإنسان وقد ثبت من التاريخ أنها من أول الأنظمة الاجتماعية التي استمرت وعاشت آلاف السنين أقدم من أي نظام آخر فقلد سبقت كل الأنظمة الاجتماعية في الوجود⁽¹¹⁾.

وأثبتت الدراسات السوسولوجية التقليدية والمعاصرة وجود صور وأنماط عديدة للأسرة تختلف من مجتمع إلى آخر نتيجة للظروف التاريخية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع، حيث أصبح يضاف إلى كلمة الأسرة صيغة تحدد نوعها أو شكلها، ولقد وضع علماء الاجتماع عدة تصنيفات لأشكال الأسرة مع مراعاتهم لما يلي:

- 1- أنه لا يوجد مجتمع على وجه الأرض يقتصر على شكل واحد من الأسر لا يعرف سواه، فكل مجتمع يعرف في نفس الوقت أكثر من شكل واحد من أشكال الأسرة.
- 2- إنه كل نمط من أنماط المجتمعات القائمة في عالم اليوم لديه نمط معين سائد من أنماط الأسرة على حين تعد الأنماط الأخرى الموجودة أنماط فرعية أو ثانوية، وهذا يعني أن هناك تنوع واختلاف داخل كل مجتمع⁽¹²⁾.

ومن أهم هذه التصنيفات نذكر ما يلي:

1. الأسرة الممتدة (extended family):

تتكون الأسرة الممتدة من ثلاثة أو أربعة من الأجيال وتضم الأب والأم وأولادهما غير المتزوجين، والمتزوجين مع زوجاتهم وأطفالهم في كثير من الأحيان

تمتد لتشمل أخت الأب الأرملة أو العازبة مع أبويه المسنين، وهؤلاء جميعاً يسكنون في منزل واحد، أو في شقق ملحقة بالمنزل الأصلي الذي يترأسه رب الأسرة، ويدير شؤونه الخاصة والعامة وتقوم بينهم التزامات متبادلة وتشكل هذه الأسرة وحدة اقتصادية تسيطر على الملكية وعلى الوظائف والأعمال الاقتصادية التي يزاولها أعضاؤها، فممتلكات ووسائل إنتاج الأسرة تعود إليها وليس إلى غيرها، وغالباً ما يشترك أفرادها في ممارسة مهنة رئيسة واحدة، لكن رب الأسرة هو الذي يشرف ويدير ملكيته وأعماله الاقتصادية، ويوزع الأعمال على أفرادها، ويلبي احتياجاتهم المادية والمعيشية ويتشابه مستواهم الثقافي، فلا غرابة أن تكون لأيديولوجيتهم ومعتقداتهم الفكرية الأثر الكبير في تحديد معالم سلوكهم الاجتماعي وتحقيق وحدتهم النفسية والاجتماعية⁽¹³⁾.

وإن شكل الأسرة الممتدة هو الذي كان شائعاً في الماضي في معظم المجتمعات، ويوجد حالياً في المجتمعات الزراعية الريفية، وفي المجتمعات العشائرية. ويرى بعض علماء الاجتماع أن هناك نوعاً من التعقيد ينشأ في ظل الأسرة الممتدة مرده إلى امتداد واتساع وتعقد علاقة الأب والابن بحيث نجد الشخص الواحد ينتمي إلى أسرتين مختلفتين يؤدي كل منهما دوراً مختلفاً، ويقوم بوظيفتين متميزتين، فهو ابن في أسرة أبيه، ولكنه زوج وأب في الأسرة التي يؤلفها هو.

2. الأسرة النووية أو النواة (Nuclear family):

ويطلق عليها اسم الأسرة الزوجية (conjugal family) أو الأسرة البسيطة، وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع وتتألف من الزوج أو الزوجة وأولادهما غير المتزوجين يسكنون معاً في مسكن واحد، وتقوم بين أفرادها التزامات متبادلة اقتصادية وقانونية واجتماعية.

وهي ظاهرة إنسانية عالمية إذ ثبت وجودها في كل أنحاء العالم وتعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع الحديث.

وعلى العموم فإن الأسرة النووية تتميز بالآتي:

أ- أن الأسرة النووية توجد في المجتمع إما بشكل وحيد سائد أو بكونها الخلية الأساسية التي منها تتكون أنماط أسرية أخرى أكثر تعقيدا أو تركيبا وهي متشابهة في كل مكان.

ب- يخيم الجو الديمقراطي عامة على الأسرة النووية، وذلك لتساوي منزلة الزوج مع منزلة الزوجة فيما يخيم الجو الديكتاتوري على الأسرة الممتدة، إذ أن الأب يحتل منزلة اجتماعية أعلى جدا من منزلة الأم، وينفرد باتخاذ الإجراءات والقرارات إزاء مستقبل الأسرة والأطفال⁽¹⁴⁾، ومما يزيد ديمقراطية الأسرة النووية عدم تعرض الزوج للقيود التي تفرضها عليه سلطة الأقارب منها سلطة الجد أو الأخ، وهذه السلطة التي كانت تقرر مصير ومستقبل الأسرة الممتدة سابقا، والزوجة في الأسرة النووية لا تحكم من قبل والدة الزوج، ولا تخضع لإرادتها فيما كانت عليه الحال في الأسرة الممتدة والعلاقة بين الزوج والزوجة في الأسرة النووية أقوى جدا من علاقة الزوج بزوجته في الأسرة الممتدة.

3. الأسرة المركبة (complex family):

ترتبط الأسرة المركبة بنظام تعدد الزوجات الذي يوجد في المجتمعات الإسلامية خاصة، وتتضمن الأسرة المركبة أنماطا مختلفة، منها عندما تنفوق أو تطلق الزوجة يتزوج الزوج من زوجة أخرى أو عندما يتوفى الزوج أو تطلق الزوجة وتتزوج من رجل آخر، وفي كلتا الحالتين يتواجد في الأسرة أطفال غير أشقاء، وقد تظهر العائلة المركبة في المجتمعات الغربية ولكن بشكل غير كامل في حالة زواج الأرملة (أو الأرملة) الذي له أولاد للمرة الثانية وإنجابهم أطفالا من هذا الزواج الثاني

الذي نشأ داخل الأسرة المركبة أنماط مختلفة من العلاقات، حيث توجد علاقات بين الزوجات والعلاقات بين الإخوة والأخوات غير الأشقاء وبين كل زوجة وأبناء الزوجة الأخرى وبين الزوج (أو الزوجة) والأطفال الذين أنجبتهم زوجته (أو زوجها) من الزواج السابق⁽¹⁵⁾.

4. الأسرة المشتركة:

وهي تتكون في الغالب من أسرتين نوويتين أو أكثر ترتبط بعضها ببعض من خلال خط الأب عادة، وأغلب هذه الأسر تتكون من أخ وزوجته وأطفالهما بالإضافة إلى أخ زوجته وأطفالهما يشاركون جميعا في منزل واحد، ويعد المسكن المشترك والالتزامات المتبادلة هي من الأسس الرئيسية التي تميز هذه الوحدة القرابية.

5. الأسرة المتعددة:

ويقصد بالتعدد هنا تعدد الأزواج والزوجات وشكل الأسرة متعددة الزوجات وهي الأكثر انتشارا حيث لاحظ (ميردوك) من خلال الدراسة الحقلية التي قام بها على عينة مكونة من (234) مجتمعا أن نظام تعدد الزوجات يسود في المجتمعات ذات الحضارة الإسلامية وفي القارة الإفريقية.

أما عن الأسرة متعددة الأزواج فقد لاحظ ميردوك من خلال دراسته أنها نادرة الوجود إلا في مجتمعين فقط، وأشهر أشكال الأسرة متعددة الأزواج الشكل الأخوي والشكل غير الأخوي.

فالشكل الأخوي يتزوج فيه عدة إخوة من زوجة واحدة، ويعيشون معا في مسكن واحد وينتشر هذا الشكل عند قبائل التودا بالهند، بسبب قلة الإناث إلى حد الندرة، وعند قبائل بانياكول وباهيما بشرق إفريقيا بسبب ارتفاع المهور، وحيث يشترك الإخوة الذكور في دفع مهر عروس واحدة ويعيشون معها جميعا وانتساب

الطفل الأول يكون إلى أي زوج بشرط أن يقدم هدية مقبولة للزوجة وبعدها يتولى انتساب الطفل إلى بقية الأزواج بغير ترتيب مقصود سواء كان ذلك عند قبائل (التودا)، أو (باتيكوال) و(باهيما).

أما الشكل غير الأخوي فيوجد عند قبائل (الماركيزان) البولونيزية حيث تقوم مجموعة من الرجال لا تربطهم قرابة دموية بالزواج من امرأة واحد غالبا ما تكون هذه المرأة ذات مكانة اجتماعية عالية، ويتعاونون الرجال الأزواج اقتصاديا وأن يكونوا لا يعيشون في مسكن واحد فلكل كوخه المستقل القريب من أكواخ الآخرين حتى يسهل على الزوجة المشتركة التنقل بين أزواجها بسهولة ويسر وطبقا للعرف السائد (16).

وهكذا تباينت أنماط الأسرة واختلفت باختلاف المجتمعات البشرية، كما أن هذا الاختلاف كان مصحوبا باختلاف وظائفها أيضا، حيث فقدت الأسرة بعض وظائفها في ظل التغيرات الاجتماعية المختلفة، فبعدها كانت تشمل النواحي الدينية والسياسية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتعليمية وغيرها، أصبحت تقتصر على بعضها فقط.

رابعا- وظائف الأسرة:

يرجع وجود الأسرة كنظام اجتماعي إلى عدة وظائف تنجزها لكل من المجتمع والفرد وليس هناك قائمة متفق عليها لهذه الوظائف عند علماء الاجتماع، وفي الحقيقة من الصعب تحديد هذه الوظائف بدقة فقد تعددت وتوعدت خاصة في المجتمع الحديث وهذا ما جعل (جورج ميردوك) يطلق على الأسرة بأنها نظام اجتماعي متعدد الوظائف بالإضافة إلى أن طبيعة وظائف الأسرة قد تعددت حسب نوعية وشكل الأسرة سواء كانت أسرة ممتدة أو مركبة، وإن كانت مجموعة الوظائف التي يضعها علماء الاجتماع المحدثين أو التقليديين تركز على تصنيف وظائف الأسرة النواة ولا سيما أنها تعتبر

الأسرة العالمية (universal family) التي انتشرت وجودها في جميع المجتمعات الحديثة في الوقت الراهن.

ومن أهم هذه التصنيفات التي وضعها علماء الاجتماع نذكر ما يلي:

1- تصنيف جورج ميردوك:

يعتبر تصنيف ميردوك من أهم التحليلات السوسولوجية التقليدية التي حددت

وظائف الأسرة في أربعة وظائف وهي:

- الوظيفة الجنسية (sexval function)

- الوظيفة الاقتصادية (economical function)

- الوظيفة التسللية (reproduction function)

- الوظيفة التربوية (educational functio).

2- تصنيف إيزابيت واليكنز (E.Wilkins):

يعتبر من التصنيفات السوسولوجية الأكثر حداثة لوظائف الأسرة، حيث

صنفها إلى أربعة وظائف وهي: وظيفة الحماية - وظيفة الإنجاب - الوظيفة الدينية - الوظيفة القانونية⁽¹⁷⁾.

3- تصنيف تالكوت بارسونز:

يشير بارسونز إلى أن الأسرة الحديثة تختص بوظيفتين أساسيتين هما:

وظيفة التنشئة الاجتماعية - وظيفة تكوين شخصية البالغين من أبناء المجتمع⁽¹⁸⁾.

من خلال التصنيفات السابقة يتضح لنا بأن الوظائف العامة والرئيسية للأسرة

تتمثل فيما يلي:

1- الوظيفة الجنسية:

تسهم الأسرة بدور بارز له أهمية خاصة في إشباعات جنسية لأعضائها وذلك من خلال ما توفره من حق الزوجين في ممارسة إشباع غرائزهما، ومثل هذا الإشباع نجده محبذا ومقبولا في أغلب المجتمعات الإنسانية. فالأسرة هي التي توفر غطاء شرعيا لعملية الإشباع الجنسي وتجعل من هذا الإشباع مشروعاً لكونه لا يتناقض مع رؤى وتصورات ورغبات المجتمع، وأن الإشباع تحت هذا النوع من القبول وعدم الإنكار يترتب عليه أمور اجتماعية عدة عن الجانب الغريزي، ولهذا لا يمكن لنا الاعتماد على الجنس كعامل وحيد في تكوين الروابط الأسرية⁽¹⁹⁾، فضعف الإنسان وإجتماعيته بالطبع وحاجاته للبقاء أمور تختلف من حيث الأهمية عن الإشباع الجنسي الذي قد يتوافر دون أن تكون هناك التزامات أو علاقات ثنائية بين شخصين وهذا النوع من الإشباع يتوافر في مجتمعات عديدة ومع ذلك فهو لم يبلغ وجود الأسرة على الرغم من انعدام وجود ضوابط تمنع عملية الإشباع الجنسي، ولهذا نجد أن تعدد الوظائف الأسرية الفردية والاجتماعية تسهم بشكل أساسي في خلق نظم اجتماعية (كالزواج مثلا) تحفظ للأسرة بقاءها وديمومتها مهما حصل من تبدلات وتطور في النظم الاجتماعية.

وفي النهاية تبقى الأسرة هي المنظمة الاجتماعية الشرعية التي يعترف بها المجتمع في تنظيم السلوك الجنسي، كما توجد كثير من التشريعات والقوانين التي تحدد هذا السلوك أو تحرمه طبقاً للنظام الديني والاجتماعي والأخلاقي، كما أن أي ممارسات خارج نظام الأسرة الشرعي تعتبر نظاماً محرماً دينياً وأخلاقياً وقانونياً لما يترتب عليه من تداخل في الأنساب والألقاب، كما أنها تؤدي إلى الإشباع المطلق.

2- وظيفة الإنجاب:

تعتبر الأسرة المصدر الأساسي لإنجاب الأطفال، كما يستمد الأطفال شرعية وجودهم طبقاً للمعايير والأسس التي توضع في المجتمع وحسب نمطه الثقافي والاجتماعي والأخلاقي والديني، ومن ثم تعتبر الأسرة الجماعة الاجتماعية التي تهدف إلى الحفاظ على النوع الإنساني، فهي تمد المجتمع بأعضاء جدد مما يحفظ بقاء المجتمع واستمراره، وإلا لفنيت المجتمعات نتيجة الوفيات، وليس هناك سبب منطقي لترك هذه الوظيفة لضغط الحاجة البيولوجية، كما هي موجودة عند حيوانات الدنيا، لأن عملية الإنجاب العشوائية تؤدي إلى الفوضى وخلق مشكلات اجتماعية واقتصادية تلقى بأعبائها على كاهل المجتمع والدولة، وما أجل النظام إن لم يكن لسبب آخر قد نظمت عملية الإنجاب عن طريق نظام الأسرة، حيث اكتسبت إطاراً واستقراراً كأمر ترغب فيه جميع المجتمعات، فالأبوة الشرعية أمر تهاجمه جميع المجتمعات حتى أكثر المجتمعات البدائية⁽²⁰⁾.

وعليه نجد أن عملية الإنجاب في ظل الأسرة عملية إرادية يمارسها الزوجان باختيارهما، إلا أن هذا النوع من الإرادة والاختيار قد لا يصدقان على جميع المجتمعات الإنسانية، فنجد لثقافة المجتمع وحضارته دوراً بارزاً في إعطاء الحرية أو تقييدها بالنسبة للأفراد في عملية الإنجاب، ففي المجتمعات الحديثة وحدها يستطيع الفرد أن يختار الإنجاب أو عدمه، ولكن في المجتمعات التقليدية هنالك العديد من القيود والضوابط التي يخضع لها الأفراد فيمارسون عملية الإنجاب بفعل عوامل قيمية أو اقتصادية أو نفسية، ففي مثل هذا النوع من المجتمعات نجد أن كثرة الأبناء لها معنى اجتماعي معين يضيف على الأب مكانة اجتماعية وكذلك الأم، ومع ذلك فمهما خضعت إلى عملية الحد من الإنجاب، إلا أن هذا لا يمكن أن يؤدي إلى انعدام وظيفة الإنجاب مهما كانت الأسباب والمراحل التطورية في المجتمعات.

وعموما فإن للأسرة وظيفة مهمة في المجال الفردي والاجتماعي من خلال إيجابها للأطفال وقبولهم اجتماعيا مما يؤدي إلى استقرار نفسي واجتماعي عند الوالدين، بالإضافة إلى أن وظيفة الإنجاب للأسرة لم تتغير في مضمونها، وبقيت محافظة عليها رغم التغيرات الواسعة التي طرأت على الأسرة في المجالات المختلفة.

3- وظيفة التنشئة الاجتماعية:

إن الأسرة مسؤولة مسؤولية تامة عن عملية التنشئة الاجتماعية التي يتعلم الطفل من خلالها خبرات الثقافة وقواعدها بصورة تؤهله وتمكنه من المشاركة مع غيره من أعضاء المجتمع.

أي أن الطفل حين يولد يجهل كل شيء عن نفسه وعن الآخرين والبيئة المحيطة به، ومع نموه يتعلم الكثير من عالمه المحيط به من الأشخاص الذين يرتبط بهم، ويتعرف على أشياء عديدة عن ذاته وعن البيئة التي يعيش فيها، والأسرة هي التي تعتمد على تنمية الطفل وهي المسؤولة على ذلك⁽²¹⁾، لأنها تعد بمثابة المدرسة الاجتماعية الأولى التي يتعلم فيها الطفل أنماط الحياة ويكتسب من خلالها العادات والتقاليد التي تعمل بها الجماعة.

ومن هنا يتضح لنا بأن الأسرة تقوم في جميع مجتمعات العالم بتدريب الطفل وإكسابه الاتجاهات والمواقف والعقائد والأساليب السلوكية الاجتماعية التي يتوقعها المجتمع منه كشخص بالغ مسؤول، وهذه الوظيفة تعتبر متطلبا رئيسيا لبقاء المجتمع وارتباطه وتماسكه.

وبالرغم من وجود منظمات أخرى مثل دور الحضانة أو المدرسة تستطيع القيام بهذه الوظيفة إلا أنه لا يوجد ثمة منظمات غير الأسرة يمكن توفير هذا الجو من الحب والود والاطمئنان الذي يمثل المحض المناسب لنمو شخصية الطفل وتنشئته تنشئة اجتماعية طبيعية.

4- الوظيفة الاقتصادية:

إضافة إلى الوظائف السابقة نجد أن الأسرة إذا ما أرادت الاستمرار والبقاء عليها ممارسة نشاط اقتصادي يوفر لها حاجاتها الأساسية التي تضمن بقاءها، فالإنسان عاجز عن تلبية حاجاته بمفرده لذلك لابد من التعاون مع غيره وهذا التعاون والتساند نجده في النظام الأسري بشكل واضح، وبالرغم من التغير الذي طرأ على الوظيفة الاقتصادية للأسرة بعد موجة من التغيرات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية إلا أنها مازالت توفر لأفرادها الملابس والمأكل والمأوى، وهذا يعني أن وظيفة الأسرة تحقيق الإشباع المادي من خلال إنتاج الأسرة وعملها، وتتميز الأسرة الحديثة اليوم بأنها وحدة مستهلكة أكثر من كونها وحدة منتجة، ومع ذلك يرى كثير من الباحثين في علم الاجتماع أن وظيفة الاستهلاك لا تقل أهمية عن وظيفة الإنتاج⁽²²⁾، ولكن يمكن القول أن كثير من الأسر مازالت تقوم بصنع الكثير من متطلباتها في المنزل خاصة فئات العمال والفلاحين، وكذلك فإن الفئة الحضرية هي أكثر الفئات تعرضاً ومسايرة للتغيرات الحاصلة في النسق الاقتصادي وإتاحة الفرصة أمام المرأة للتحاق بالعمل .

5- وظيفة الحماية العاطفية والاجتماعية:

تحقق الأسرة حماية عاطفية لأفرادها ففيها يجد الأبناء العطف والحنان ويشعرون بالراحة والاطمئنان، وتقوم الأسرة بتعليم صغارها مفهوم الحب وترسيخه في الفرد وتعميمه في المجتمع، بحيث يستفيد الصغار من فهمهم للحب بأن يكونوا أكثر تعاوناً مع الآخرين، وأكثر تقبلاً للمشاركة أفراد آخرين في عمل مشترك⁽²³⁾.

كما تعني هذه الوظيفة ذلك التفاعل العميق بين الزوجين وبين الآباء والأبناء في منزل مستقل مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أفراد الأسرة.

وقد أصبحت هذه الوظيفة من الملامح المميزة للأسرة الحديثة لأنها المصدر الوحيد الذي يستمد منه الأفراد الحب والعطف، ولهذا لا يريد الأفراد البالغين الزواج فقط وإنما يريدون الزواج السعيد.

بالإضافة إلى ذلك تقوم الأسرة بالدفاع عن أبنائها وحمايتهم وتوفير الأمن لهم، فحينما يتعرض الأبناء إلى الاعتداء من قبل الآخرين فإنهم يلجئون إلى والديهم لحمايتهم والدفاع عنهم، فالأسرة تقوم بهذه الوظيفة بشكل طبيعي إنطاقاً من واجباتها نحو أفرادها⁽²⁴⁾.

6- الوظيفة الدينية:

ما زالت الأسرة تلعب دوراً هاماً في غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفس الأبناء، حيث يكتسب الطفل الأسس والمبادئ الدينية من الأسرة التي ينتمي إليها، فهي التي تحدد له الدين الذي سيعتقه في حياته، وهي التي تغرس فيه نظرتَه إلى الله، وهي التي تعلمه الواجبات الدينية كالصلاة والصوم والاحتفال بالأعياد الدينية، وغيرها من الممارسات الدينية المطالب بها، فنظرتَه إلى الدين والوجود والعبادات وكيفية تعامله مع الناس تعتمد على الأسرة التي ينشأ فيها.

تلك أهم الوظائف العامة التي تقوم بها الأسرة في المجتمعات الحديثة، والتي تيرهن على اعتبار الأسرة من أهم الجماعات الأولية.

يضاف إلى ذلك أن الأسرة لن تقتصر على هذه الوظائف المذكورة سابقاً، بل هي تمارس وظائف عديدة كالوظيفة الترفيهية من خلال الزيارات والرحلات التي تقوم بها الأسرة، وكذلك الوظيفة القانونية والسياسية وغيرها من الوظائف المتعددة التي تختلف من مجتمع إلى آخر، إلا أن بعض هذه الوظائف أضعف عن الشكل الذي كان عليه مع أنها لم تنته كلياً، وذلك راجع إلى نوع التجديدات التي تأخذها الأسرة الآن وأثار التغيير الاجتماعي بوجه عام في تعديل وظائف الأسرة نحو أطفالها والمجتمع.

وكل فقدان لبعض وظائف الأسرة استجابة للتغيرات الحاصلة بدعم من وحدة الأسرة وتكاملها ويزيد من قدرتها على مواجهة متطلبات التنشئة الاجتماعية وتنمية شخصية الأطفال وإعدادهم لمواجهة حياة مستقبلية أفضل مما واجهه الآباء، لأنه لا يمكن أن يعوض الأسرة في توجيه الأفراد أي مؤسسة اجتماعية أخرى مهما كانت، ومهما كان شأن المشرفين عليه.

وأخيرا يتضح لنا مما سبق بأن الأسرة الحديثة رغم انكماش وظائفها إلا أنه سوف تظل تنظيماً أساسياً له وظائفه الخطيرة والهامة كما حددها علماء الاجتماع، فهي تحقق وظائف الأمن والحب والمأوى وإشباع الحاجات العاطفية والجنسية، ووظائف إنجاب الأطفال وتنشئتهم تنشئة صالحة، وإشباع حاجات الأطفال الاقتصادية والاجتماعية والنفسية حتى يصلوا مرحلة الاعتماد على النفس، كما أنها هي المسؤولة على غرس العقائد الصحية والقيم في نفوس الأبناء.

ومنه فإن وظائف الأسرة متنوعة ومختلفة باختلاف المجتمعات البشرية ذاتها، وهذا ما جعل دراسة الأسرة أمر مختلف ومتباين بين وجهات نظر علماء الاجتماع، وذلك طبقاً لأفكارهم الأيديولوجية والاتجاهات النظرية والفكرية المختلفة عندهم.

خامساً- نظريات دراسة الأسرة :

لما كان علم الاجتماع مهتماً وقبل أي شيء آخر بالظواهر الجماعية ولما كانت الأسرة أول تنظيم جماعي ترتب على ذلك أن أصبحت الإطارات النظرية الرئيسية لتحليل الأسرة ذات طبيعة سوسيولوجية، ولقد تعددت هذه النظريات الاجتماعية التي حاولت دراسة الأسرة، وتفسير العلاقات الاجتماعية التي تربط أفرادها، ومن أهم هذه النظريات نذكر ما يلي:

1- النظرية البنائية الوظيفية:

تعتبر من أهم النظريات انتشارا في دراسة الأسرة، حيث ينظر أنصار هذه النظرية إلى الأسرة كنسق اجتماعي ذات أجزاء مكونة يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل ويهتم ما إذا كان عنصر ما يؤدي وظيفة أو يؤدي إلى الاختلال الوظيفي داخل النسق الكلي . فهم يهتمون بدراسة أثر وظائف الأسرة في ديمومة وبقاء الكيان الاجتماعي وتوضيح الترابط الوظيفي بين المؤسسة الأسرية وبقية مؤسسات المجتمع الأخرى، فلا يمكن تصور حياة اجتماعية بدون أسرة، فهذه النظرية تركز على الوظائف والأدوار الأسرية لاستمرار وتطور الأسرة والجماعة والمجتمع الكبير. ومن أهم آراء العلماء الوظيفيين الذين لهم إسهاما واضحا في دراسة الأسرة نذكر ما يلي:

1. تالكوت بارسونز:

لقد عالج بارسونز من خلال اتجاهه الوظيفي الواضح عدة موضوعات في مجال الاجتماع الأسري كتخليه لعملية التنشئة الاجتماعية، ودراسته للأسرة والمجتمع الصناعي وتناوله للعلاقة بين الزوجين. ويرى بارسونز عند معالجته للأسرة الحديثة بأنه في كل الجماعات الصغيرة ميل لظهور تباين في الأدوار، فهناك أفراد تختص بالأدوار الرئيسية وآخرون يختصون بالأدوار الثانوية التابعة، كما يؤكد بأن وظائف الأسرة الأمريكية الحديثة تقلصت وأصبحت تتلاءم وتتكيف مع المجتمع الصناعي الحديث⁽²⁵⁾، كما توصل بأن هذه الأسرة من النوع القرابي المنعزل عن الجماعات القرابية جغرافيا واجتماعيا، فلا يوجد للوحدة القرابية جذور في تحديد وضبط مستلزمات العضوية الأسرية، بالإضافة إلى ذلك فإنه لم يغفل عن دراسة نمط الزواج في الأسرة الأمريكية الذي وضعت له الدولة عدة قيم ومعايير صارمة تعمل على ضبطه.

2. ميردوك:

حلل ميردوك الأسرة بنائيا وظيفيا كما يلي: من الناحية البنائية أوضح القواعد الأساسية المحددة لطبيعة بناء الأسرة بصفة عامة والتي تشمل قاعدة الزواج، وقاعدة النسب وقاعدة الإقامة وقاعدة القرابة والنسق القرابي، ولكي يكتمل نسق الأسرة لا بد من تحقيق ثمانية علاقات وهي: علاقة الزوج والزوجة، علاقة الآباء بالأبناء، علاقة الأم بالابنة، علاقة الأم بالابن، علاقة الأب بالابنة، علاقة الأب بالابن، علاقة الأخ بأخته الصغرى، وعلاقته الأخ بالأخت .

أما من الناحية الوظيفية حدد "ميردوك" أربعة وظائف وهي:

1. الوظيفة الجنسية، 2. الوظيفة الاقتصادية 3. وظيفة الإنجاب، 4. الوظيفة التربوية، وأكد بأن انعدام الوظيفة الأولى والثالثة في الأسرة يؤدي إلى انقراض المجتمع، وبدون الوظيفة الثانية تنتهي الحياة وبدون الوظيفة الرابعة تصل الثقافة إلى نهايتها⁽²⁶⁾.

ولكن ميردوك لم يتحدث عن الوظائف كوظائف ميسرة، أي أنها تعمل على تحقيق التكيف الناجح لحاجات وبقاء المجتمع، لأنه يرى الأسرة مؤسسة متكاملة الوظائف، فهو تجاهل التوتر الذي يحدث داخل البناء الأسري.

كما يرى بأن ما هو وظيفي للمجتمع هو أيضا وظيفي بالنسبة للفرد وهذا غير مؤكد لأن المجتمع يحتاج إلى أعضاء جدد يعملون على بقاءه، وهؤلاء الأطفال قد يكون مصدر سعادة للأم وليس للمجتمع أو العكس يلاحظ عند "ميردوك" ذلك (التطابق الأوتوماتيكي) بين ما هو خير بالنسبة للأسرة وما هو خير أيضا للمجتمع.

2- النظرية التفاعلية الرمزية:

تركز هذه النظرية على دراسة العلاقات بين الزوج والزوجة، وبين الوالدين والأولاد، فهي تنظر إلى الأسرة على أنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة، لأن الشخصية في نظر أصحاب هذه النظرية ليست كيانا ثابتا بل هي ديناميكي، فالأسرة

شيء نام ومعاش ومتغير، فهذه النظرية تفسر ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية كأداء الدور، علاقات المركز، مشكلات الاتصال، اتخاذ القرارات، عملية التنشئة الاجتماعية، فالتركيز هنا يكون على الأسرة كعملية وليس كوحدة ستاتيكية. ومن أهم علماء نظرية التفاعل الرمزي الذين ساهموا في سوسيولوجية الأسرة نذكر ما يلي: .

1. بيرجيس:

قدم "بيرجيس" في عام 1926 برنامجاً عن الأسرة وأوضح فيه أن الأسرة عبارة عن وحدة من الشخصيات المتفاعلة، وقدم أنماط من الأسر بعد تصنيفها في ضوء العلاقات الشخصية التي تربط بين الزوج والزوجة والزوجين والأبناء.

2. ويلارد والر (Willardwaller):

جاءت أعمال "الر"، عام 1939 في كتابه "الأسرة" الذي أشار فيه بأن الأسرة نسق مغلق من التفاعل الاجتماعي ولا بد من تفسير وقائع وحوادث أسرية أخرى، كما حدد خمسة مراحل لحياة الأسرة، من أجل قياس البعد التاريخي الذي أعطى له أهمية في عملية التفاعل الأسري ألا وهي: الحياة الأسرية عند الوالدين (أسرة التوجيه)، والتودد والحب، السنة الأولى من الزواج، مرحلة الأبوة، مرحلة الفراغ والعش الخالي⁽²⁷⁾.

3. هيل (Hill) :

في عام 1951 أضاف هيل الكثير إلى تحليل الأسرة من وجهة نظر التفاعل الرمزي فقد وسع من استخدام المراحل الخمسة "لوالر" واعتبر الأسرة جماعة مكونة من شخصيات متفاعلة يختلفون من حيث أعمارهم ورغباتهم وحاجاتهم، ومعدل نموهم ومستويات تفهمهم، وتناولهم لمشكلاتهم المعاشة مع بعضهم البعض، وعلى ذلك فكل أسرة يمكن اعتبارها مسرحاً (Arena) من الشخصيات المتفاعلة كل يصارع من أجل

إشباع حاجاته الأساسية، وهذا التفاعل يتضمن في خلفيته نمط الحياة الأسرية وعلاقته بالأسرة، كما يرى "هيل" بأن الصراع الذي يحدث داخل الأسرة راجع إلى عدم تقابل الرغبات المختلفة لأعضاء الأسرة⁽²⁸⁾.

4. روس (Rose) وستريك (Styker):

تعتبر دراستهم في الستينات من أحدث الدراسات في هذا المجال، فيرى كل منهما، بأن أعضاء الأسرة يؤثرون ويتأثرون عن طريق الرموز والاتصال (Communication) هو المفهوم الأساسي الذي من خلاله تنتقل هذه الرموز، بحيث يستجيب أفراد الأسرة بصورة رمزية، تحت مصطلح تجديد الموقف فالعلاقات الأسرية إذن في حالة سيالة والحياة الاجتماعية تبدو في عملية تبادل وتداخل السلوك أكثر منها في حالة التوازن والتغير في الأسرة هو نتاج التفاعل النشط والفعل الاجتماعي يحدث داخل الأسرة، وليست هي المحددة لهذا الفعل، ويعتبر تمثيل الدور العملية المركزية في الاتجاه التفاعلي، فكل دور يشكل طريقاً ليرتبط بأدوار أخرى في الموقف، فالتفاعل عملية ديناميكية مستمرة⁽²⁹⁾.

3- النظرية السلوكية الاجتماعية:

يهتم هذا الاتجاه بدراسة المسائل السلوكية من خلال دراسة المواقف التي تعتبر السلوك الإنساني استجابة لها، وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن السلوك الإنساني يحدث في مواقف أسرية تعتبر موقف اجتماعي يؤثر على السلوك أي كمجموعة من المؤثرات الخارجية بالنسب لأفراد الأسرة التي تؤثر عليهم.

ويعتبر بوسارد (Bossard) وبول (Boll) ومن أبرز المهتمين بدراسات الأسرة في هذا المجال، فقد وضع تصنيفاً لمواقف الأسرة سواء ما يتعلق منها بالعلاقة

الداخلية بما يتضمن الحجم والتنظيم والنشاط، أو العلاقة الخارجية بما يتضمن المكانة الاجتماعية.

كما ركز كل من "بوسارد" و"بول" على العمليات الداخلية في الأسرة وظهر هذا في بحثهما عن النسق الأسري الكبير، حيث اهتمتا بتأثير حجم الأسرة على العلاقات الأسرية، ونمو الطفل، كما اجريا بحث عن الطقوس في حياة الأسرة واهتما بثقافة الأسرة كما هي ممثلة أو معبر عنها في الطقوس التي تمارسها مع تحليلها في ضوء دورة الحياة الأسرية⁽³⁰⁾.

4- النظرية التطورية:

يرى أصحاب هذه النظرية بأن الأسرة تخضع لقانون التطور والنمو عبر الزمن بما فيه سلوك الفرد الاجتماعي الذي ينتج عن تفاعله مع أفراد أسرته ومع محيطه الخارجي، كما أن لكل مرحلة تطورية ظروف تلزم الأسرة القيام بمهام معينة لكي تواجه شروط وظروف مرحلة تطورية جديدة.

ومن أهم علماء الاجتماع المهتمين بدراسة الأسرة من خلال هذه النظرية نذكر ما يلي:

1. فريديريك ليبلاي:

يري لبيلاي بأن الأسرة في المجتمع البشري تمر بثلاثة مراحل تاريخية وحضارية وهي:

أ- مرحلة لأسرة المستقرة : وهي التي توجد في مجتمع ما قبل التصنيع كوجودها في اليابان قبل 1850 سنة وفي الصين قبل 1900 سنة، وفي الوطن العربي قبل 1950 سنة.

ب- مرحلة الأسرة الفرعية أو الانتقالية : وهي المرحلة التي تمر بها الأسرة وهي في طريقها إلى التحول من أسرة مستقرة إلى أسرة غير مستقرة، والفترة الزمنية

التي تحتاجها وهي في هذه المرحلة تختلف من مجتمع إلى آخر لكنها بصفة عامة تتراوح ما بين (50-150 سنة) فالأسرية الأوروبية مثلا احتاجت فترة 150 سنة لكي تتحول، أما الأسرة اليابانية فاحتاجت إلى 100 سنة، أما الأسرة العربية فقد دخلتها عام 1950.

ج- **مرجل الأسرة غير المستقرة:** وهي الأسرة التي تمر بالمرحلة الحضارية بعدما تنتقل من مرحلة الأسرة الانتقالية، ولقد تحولت الأسرة البريطانية إلى أسرة غير مستقرة سنة 1900، أما الأسرة الأمريكية فتحولت عام 1920، أما الأسرة السوفياتية واليابانية كان تحولها عام 1950.

2. أدوار وستر مارك:

لقد قسم "وستر مارك" الأسرة إلى: الأسرة البسيطة والمركبة والمعقدة. كما أوضح بأن نسب الأسرة مر بثلاثة مراحل في المجتمعات البشرية وهي: مرحلة النسب الأبوي، ثم الأموي وأخيرا النسب المشترك، فهو يعتقد بأهمية النسب الأبوي ويعتبره أول مرحلة في تاريخ البشرية.

3. روبرت ماكيفر:

يرى بأن الأسرة البشرية في تطورها تنقسم إلى: الأسرة الممتدة (التقليدية) والأسرة النووية (المعاصرة) (31).

4. كارل زيمرمان :

درس تاريخ الأسرة من عام 1950 قبل الميلاد مستقرا الأسرة في حضارات مختلفة اليونانية والرومانية والعصور الوسطى وقد وصل إلى وضع تصنيف يأخذ الأنواع الآتية:

أ- الأسرة الوكيلة: التي يوكلها المجتمع في تأدية وظيفته الضبطية ولها نفوذ واسع، تمارسه على أعضائها ويخضع الجميع لسلطة الأب.

ب- الأسرة البيئية: لقد تنامت سلطة الدولة والكنيسة وهيمنتها على سلطة الأسرة وجردتها من الوظيفة السياسية والدينية وهذا ما أضعف نفوذ وسلطة الأسرة البيئية.

ج- الأسرة النواة : وهي الأسرة الحديثة التي تتميز بإنشاء النزعة الفردية.

5- نظرية الصراع:

ترى بأن الأسرة هي خلية أساسية من خلايا المجتمع تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمجتمع وتتحول من شكل لأخر اعتماد على طبيعة المجتمع فالأسرة التي تعيش في المجتمع الإقطاعي في رأي الماركسيين تنقسم إلى أسر حاكمة (أي النبلاء ورجال الدين وممتلكي الأرض) وأسرة محكومة (أي أسر فلاحية كادحة) وهناك صراع بين الأسر المحكومة والحاكمة بسبب سقوط المجتمع الإقطاعي ودخوله إلى مجتمع رأسمالي، والمجتمع الرأسمالي حسب آراء " فريديريك أنجلز " مقسم إلى أسر برجوازية وأسر بروليتارية وهذا التقسيم يعتمد على امتلاك هذه الأسر لوسائل الإنتاج⁽³²⁾.

وتتوغل "جيت سيرى" (إحدى دعاة نظرية الصراع) إلى أعماق العلاقات الأسرية الداخلية لكي تحقق المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة أفراد الأسرة وليس هذا فحسب، بل أنها تعطي أهمية بالغة للمصالح الشخصية والرغبات الذاتية أكثر من المصلحة الأسرية والتعاون الأسري في خدمة وبناء أسرة متماسكة كما تتطوي على حقيقة أن الاختلافات في ممارسة الأدوار الأسرية وظهور تحديات لميزانية الأسرة أو ظهور عوائق أمام تحفيز أهدافها، يؤدي إلى نشوب نزاعات وصراعات داخلها والصراع قائم وكائن في كل أسرة ولكنه ليس بشكل مستمر ودائم

هو جزء من كفاح الأسرة في وجودها وليس لتفكيكها أي أنه إيجابي إذا كان برهن على صلابة بنيان الأسرة⁽³³⁾.

ومن خلال ما سبق يتضح بأن هناك تباين في دراسة وتحليل الأسرة، وكل نظرية من هذه النظريات جاءت لكي تكمل النظرية التي سبقتها في الظهور، فإذا كانت النظرية البنائية الوظيفية تهتم بدراسة الأسرة كنسق اجتماعي يقوم بعدة وظائف مختلفة، فإن النظرية التفاعلية الرمزية ركزت على شبكة التفاعلات داخل الأسرة كخلفية، وهذا طرح جديد لم تطرحه النظرية البنائية الوظيفية، أما النظرية السلوكية الاجتماعية فقد اهتمت بدراسة الأسرة كوقف اجتماعي يتأثر بالسلوك ولم تخرج عن هذا النطاق، كما أنها لم تحدد مراحل النمو الزمني والاجتماعي للأسرة، وهذا ما أوضحتها النظرية التطورية والتي هي أفضل النظريات حيث عرضت دراسة الأسرة من خلال مراحل التطور التي تمر بها أو البعد الزمني.

أما نظرية الصراع فقد جاءت معبرة عن الحالات النزاعية التي لم تتناولها النظريات التي سبقتها في دراستها للأسرة الغربية المعاصرة، فهي توضح الجانب الصراعى لحياة الأسرة وما تطرحه من مشكلات بين الزوجين وصراعهما مع أبنائهما.

ولكن لو أخذنا النظرية التطورية وجمعناها مع نظرية الصراع والبنائية الوظيفية والسلوكية الاجتماعية والتفاعلية الرمزية سيكون لدينا نظرية عامة ومثلى عن الأسرة وتعطينا مفهوما غنيا عن تطور الأسرة وأشكالها ووظائفها المختلفة، ولهذا فإن النظريات الاجتماعية السابقة كلها مكملة لبعضها البعض في دراستها للأسرة.

وما يلفت الانتباه في هذا الصدد هو نظرة الإسلام المتكاملة إلى الأسرة، فهو ينظر إليها على أساس أنها أصل من أصول الحياة الاجتماعية الإنسانية التي لا يمكن للمجتمع أن يقوم قياما صالحا إلا عليها، ويرى إن انتظامها يعد مصدر من مصادر

تحقيق الأمن والاستقرار، فقد كان الإسلام أشد حرصا واهتماما بمقومات نظام الأسرة، ومبلغ اهتمامه بدراسة شؤونها ومختلف ظواهرها باعتبارها النواة التي تنبثق عنها جميع العلاقات البشرية ومؤكدا بهذا على تقديره لمكانة الأسرة وأهمية دورها الفعال في بناء المجتمع السليم.

ولاسيما أن الدين الإسلامي، دين اجتماعي فقد اهتم اهتماما بالغاً بتنظيم العلاقات الاجتماعية بجانب اهتمامه بتنظيم العلاقات الروحية بين الرب وعباده، فصالح المجتمع يكون بصالح الأسرة، فنرى كيف استأثر نظام الأسرة قسما من العناية من طرف الإسلام انطلاقا من الخطوبة والزواج وأحكامه وإعطاء حقوق المرأة والبر بالوالدين وحضانة الأطفال، وتنظيم الأسرة والعلاقات القرابية والطلاق وأحكامه والميراث والوصية... الخ من شؤون الأسرة الاجتماعية المختلفة مع مراعاة النظام الاجتماعي العام للمجتمع.

الهوامش:

- 1- سلوى عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل، القاهرة، 2002، ص 358.
- 2- إحسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص 11-12.
- 3- عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الصناعي، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1970، ص 551.
- 4- فرج محمد سعيد، البناء الاجتماعي والشخصية، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980، ص 246.
- 5- عبد الحميد لطفى، علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ط7، 1977، ص 122.
- 6- السيد رمضان، إسهامات في الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 45.

7- أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص.ص 13-14.

8- عبد الحميد لطفي، مرجع سابق، ص.ص 124-125

9- نبيل محمد توفيق السمالوطي، الدين والبناء العائلي، دراسة في الإجماع العائلي، دار الشروق، السعودية، 1981، ص.ص 86-87

10- حسن عبد الحميد رشوان، علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 44.

11- MAURIC POROT, L'ENFANT ET LES RELATIONS FAMILIALES, PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE, 1973, P.7.

12- أمير منصور يوسف علي، قضايا الكسان والأسرة والطفولة، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص.ص 47-48.

13- السيد عبد العاطي وآخرون، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 9.

14- فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، 1997، ص 218.

15- محمد حسن غامري، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة " علم الإنسان "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 88.

16- عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص.ص 56-58.

17- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع - النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص.ص 264-265.

18- ALAIN BEITONE ET AUTRES, SCIENCES SOCIALES, PARIS: EDITION SIREY, 2^{EME} EDITION, 2000 ; P182.

19- محمد الغزالي، هذا ديننا، دار الكتب، الجزائر، 1988، ص 162.

20- ميشال بارت، ماري مكشوش، الأسرة الهامشية، ترجمة منى الركابي باسيل، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص 69.

21- محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي - دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 26.

22- حنان عبد الحميد العناني، الطفل والأسرة والمجتمع، دار الصفاء، عمان، 2000، ص 56.

- 23- زهير محمود الكرمي، الإنسان والعائلة، المكتبة الوطنية، عمان، 2000، ص 62.
- 24- سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 215.
- 25- سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعرفة، مصر، 1982، ص 17.
- 26- عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص.ص 257-258.
- 27- سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص. ص 156-157.
- 28- سامية مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص 35.
- 29- سلوى عبد الحميد الخطيب، مرجع سابق، ص.ص 380-381.
- 30- سامية مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص 41.
- 31- إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص. ص 32-42.
- 32- أحمد زايد وآخرون، الأسرة والطفولة- دراسات اجتماعية وأنتيولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 17.
- 33- معين خليل عمر، علم إجتماع الأسرة، دار الشروق، عمان، 2000، ص 46.